«لا تتجاوب مع متطلبات اسرائيل الأمنية والسياسية»، وبأنها «معادية للاستيطان» مرجعاً هذه السياسة إلى جذورها الكامنة في الحركة الصهيونية الإصلاحية «فمنذ أواسط العشرينات، عندما وقف التيار السياسي الإصلاحي في الموقع المتعارض مع الحركة العمالية، فتش الاصلاحيون... عن حلول سهلة ومريحة» (ص ١٠). وهذا هو شأن بيغن بالنسبة للمؤلف، فهو إصلاحي في مواقفه، تستّر «بشعارات التطور الاقتصادي والاجتماعي، لكنه لا يعلق أية قيمة حقيقية على الاستيطان، لأنه في الأساس لم يساهم في أي جزء فيه...» (ص ١٢).

ويدلّل المؤلف على موقفه هذا، باستعراض التطورات التي أعقبت اتفاقات كامب ديفيد، وتمخضت عن قرار الحكومة الاسرائيلية الرامي إلى إخلاء مستوطنات مشارف رفح وسيناء. ويصف بيغن بأنه «يعتبر المستوطنات مجرد أوراق مساومة في اللعبة السياسية». أما بشأن مشاريع الليكود الاستيطانية، فهي من وجهة نظر المؤلف، مشاريع استعراضية، إذ أنه من «الصحيح أن حكومة الليكود تنشر خططاً استيطانية واسعة، إلّا أن الاستيطان قد وهن، وبقي محصوراً في نشاطات غوش ايمونيم... إن كل ما تبقى من ضجة بيغن هو الانقلاب المعادي للاستيطان؛ الأمر الذي أدى إلى ضرب جهد المعراخ في إقامة مستوطنات توفر حدوداً قابلة للدفاع» (ص ١٢ و١٣). ويزعم المؤلف أن حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ قد أسفرت عن متغيرات جديدة استلزمت القيام بعدة إجراءات «من ضمنها إقامة المستوطنات التي تؤمن حدوداً يمكن الدفاع عنها، في ظل وضع مستجد...» (ص ١٨ و١٩). ويمعن المؤلف في مزاعمه بأن المستوطنات التي أقيمت في المناطق المحتلة، لا تتعارض مع السلام في المنطقة وإنما تندرج في إطار خارطة السلام التي تسعى إليها اسرائيل «لأنها تستند إلى حدود أمن حيوية...» (ص ٢١).

أما بشأن الموقف الاسرائيلي الرسمي من الحدود على الجبهات: المصرية والسورية والاردنية، فإن جوهر هذا الموقف نابع من سعي اسرائيل لتأمين حدود جديدة. وبرأيه أن حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ قد أثبتت لإسرائيل أهمية العمق الاستراتيجي، وأهمية المستوطنات ودورها في هندسة الحدود الجديدة وتثبيتها، «فالأمن القائم على اتفاقات فقط، ليس أكثر من وهم، بينما الاستيطان في أساسه يرمي إلى خلق بنية تحتية اجتماعية واقتصادية لوجودنا القومي، هذا إلى جانب كونه أداة سياسية، وليس بالامكان تحقيق مثل هذا الوجود، دون دمج الاستيطان في معركة الأمن...» (ص ٣٨). وبناء عليه رسمت اسرائيل لنفسها خارطة للسلام تقوم على مبدأ عدم الانسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ثم يستعرض المؤلف موقف القوى والأحزاب الاسرائيلية من مسألتي الحدود والسلام، مشدداً على موقف حزب العمل بصورة خاصة، وعلى موقف المعراخ بصورة عامة. وقد عبر الحزب عن موقفه من خلال قرارات مركزه في ١٩٦٩/٩/١١؛ أما المعراخ، فقد قدّم للمرة الأولى تعريفاً مفصلاً للتسوية الاقليمية في برنامجه الانتخابي للكنيست الثامن في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٦؛ حيث جاء فيه: «ستسعى اسرائيل للسلام من خلال حدود يمكن الدفاع عنها، تضمن لها إمكانية الدفاع بنجاعة ضد أي هجوم عسكري... ولن تعود اسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو)...». كما جاء في البرنامج: «إن الاتفاق مع الاردن، يقوم على وجود دولتين مستقلتين: اسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة، ودولة عربية شرقي اسرائيل. وتشجب اسرائيل إقامة دولة فلسطينية منفصلة غربي الاردن، وفي الدولة الأردنية ـ الفلسطينية، يتم التعبير عن الهوية الاردنية ـ الفلسطينية المستقلة» (ص ٥١ و٥٢).

والنقطة الأخيرة التي يعالجها المؤلف في القسم الأول من كتابه هي:

ظاهرتي غوش ايمونيم، وحركة السلام الآن، معتبراً أن الظاهرتين كلتيهما تتسمان بالسلبية. وكلتيهما ـ برأيه ـ لم تستوعبا العلاقة بين الاستيطان والسلام، وإنما هما ردتا فعل سلبيتان. كما أن كلتيهما بعيدتان عن فهم دور الاستيطان وأهميته، فهما ناجمتان عن التعامل مع شعار خاطىء أفرزه عهد بيغن ويتمثل بطرح الخيار بين السلام والاستيطان.

وفي القسم الثاني من الكتاب، وهو بعنوان: «الاستيطان بين النظرية والتطبيق»، حيث يعرض المؤلف بعض الأرقام والمعلومات حول المستوطنات التي أقيمت في المناطق المحتلة، منذ عام ١٩٦٧، ويتحدث عن